



بعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات التشريعية
ليوم 26 أكتوبر 2014 بتونس

البيان الأولي
28 أكتوبر 2014

مقدمة

1. تلبية لدعوة حكومة الجمهورية التونسية قررت رئيسة اللجنة بالاتحاد الإفريقي سعادة الدكتورة ناكوساز انادلاميني زوما إطلاق بعثة للملاحظة الانتخابية للانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014 بهذا البلد.
2. يُسير سعادة السيد قاسم أوتيفا الرئيس السابق لجمهورية الموريس بعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات التي تضم 40 ملاحظا على المدى القصير قدموا من 17 دولة. وقد جاؤوا لتعزيز فريق من الملاحظين على المدى الطويل تم نشره منذ 1 أكتوبر 2014. تتكون بعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات من سفراء لدى الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا ومن نواب عن البرلمان الإفريقي ومن مسؤولين عن هيئات انتخابية وأعضاء من منظمات المجتمع المدني.
3. تُسير بعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أحكام الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحوكمة لسنة 2012 وإعلان منظمة الاتحاد الإفريقي حول المبادئ المنظمة لانتخابات ديمقراطية في إفريقيا و توجهات الاتحاد الإفريقي لبعثات ملاحظة ومتابعة الانتخابات لسنة 2001 إلى جانب الدستور والقوانين التونسية.
4. تنتفع بعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات بالدعم الفني واللوجستي الذي يقدمه خبراء من لجنة الاتحاد الإفريقي ومن البرلمان الإفريقي ومن مؤسسة الانتخابات من أجل ديمقراطية مستدامة في إفريقيا.
5. يحتوى هذا البيان على ملاحظات واستنتاجات أولية لبعثة الاتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات على إثر عمليات الاقتراع وفرز الأصوات. وسيتبعها تقرير نهائي أكثر شمولية سيقع توجيهه إلى السلطات التونسية المختصة.

الأهداف والمنهجية

6. أوكل لبعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات مهمة التقييم الموضوعي والمحايد والمستقل لتنظيم وسير انتخابات 26 أكتوبر 2014 في ظل احترام القوانين التونسية السارية المفعول والمبادئ المنصوص بمواثيق الإتحاد الإفريقي ذات الصلة والمعايير الدولية المتعلقة بالانتخابات. وللغرض تولت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات عقد سلسلة من اللقاءات مع مختلف الأطراف الفاعلة في المسار الانتخابي من بينهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، والهيئات الفرعية للانتخابات وممثلي الأحزاب السياسية وناشطين في المجتمع المدني التونسي.

7. بهدف فهم كل الجوانب التنظيمية وضرورة المسار الانتخابي تمّ نشر 5 فرق من الملاحظين على المدى الطويل و21 فريقا من الملاحظين على المدى القصير على كامل التراب الوطني. وقد تم تكوين الملاحظين على تقنيات الملاحظة الانتخابية قبل نشرهم. كما شاركوا في دورات إعلامية حول الإطار السياسي والانتخابي في البلاد التونسية. تمكنت فرق بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات في مختلف الدوائر بالجهات من التفاعل مع المتدخلين في المسار الانتخابي على المستوى المحلي.

8. في يوم الاقتراع تابع ملاحظو بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات عملية فتح مكاتب الاقتراع وسير عمليات التصويت والفرز في المناطق التي نشروا فيها والمتمثلة في الدوائر التالية: تونس 1 ، تونس 2 ، منوبة ، أريانة ، بن عروس ، بنزرت ، نابل 1 ونابل 2 ، المنستير ، زغوان ، سوسة ، الكاف ، سليانة ، جندوبة ، سيدي بوزيد ، مهدية ، القيروان ، صفاقس 1 و صفاقس 2 ، قفصة ، مدنين وقابس. تمكنت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات في الجملة من ملاحظة سير الانتخابات في 310 مكتب اقتراع.

ملاحظات حول فترة ما قبل الإقتراع:

الإطار السياسي:

9. تُمثل الانتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014 أول انتخابات تنظمها تونس منذ المصادقة على الدستور الجديد في جانفي 2014 . تمّ إعداد الدستور من قبل المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في أكتوبر 2011 على إثر انتخابات اعتبرت الأكثر انفتاحا في تاريخ البلاد التونسية وهي الأولى إثر الانتفاضة الشعبية التي أدت إلى سقوط النظام القديم.

10. في حين سمحت انتخابات 2011 من تركيز مؤسسات مهمتها قيادة المسار التأسيسي فإن انتخابات 26 أكتوبر تكتسي رهانات أخرى فبالنسبة للبلاد التونسية هو انتهاء انتقالها السياسي بتمكين البلاد من مؤسسات مستقرة.

11. سجلت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات الجهود التوفيقية من قبل كل الأطراف المعنية التونسية للمحافظة على روح الحوار والتوافق وتفضيل المصلحة العليا للوطن عبر الوفاق حول المسار الانتخابي.

الإطار القانوني

12. إلى جانب الالتزامات الدولية التي تمثل فيها البلاد التونسية طرفا فإن الانتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014 تنظمها أحكام الدستور. كما يضع القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء الإجراءات العملية لتنظيم الانتخابات من تقديم الترشيحات إلى الإعلان عن النتائج والنزاعات الانتخابية. بالإضافة إلى هاتين الآليتين أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الهيكل المكلف بتنظيم الانتخابات، عديد القرارات بهدف إتمام المنظومة التشريعية النافذة المفعول.

13. تُسجل بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات الجهود التي قامت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتنظيم سير العمليات الانتخابية. غير أن تعدد النصوص وإصدارها قبل مدة وجيزة من موعد الانتخابات يمكن أن يشكل مصدرا لإرباك الناخبين خصوصا ما لم يقع نشرها وتفسيرها كما يجب.

الإدارة الانتخابية

14. تنظم الانتخابات تحت مسؤولية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهو هيكل أحدث في إطار الإصلاحات المؤسساتية التي تلت ثورة جانفي 2014. أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأولى بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011 وأكملت له مهمة خاصة ومحددة تتمثل في تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي . كما ينص قانونها كذلك على انتهاء نشاطها بنشرها للنتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي .وقد كلفت هيئة عليا مستقلة للانتخابات جديدة ودائمة لتسيير مختلف مراحل المسار الانتخابي والإستفتائي للبلاد احدثت بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المنقح والمتمم بمقتضى القانون عدد 44 لسنة 2013 المؤرخ في 1 نوفمبر 2013 والقانون عدد 52 لسنة 2013 المؤرخ في 28 ديسمبر 2013.

15. إلى جانب ديمومتها تتميز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن الهيئة السابقة بطريقة تعيين أعضائها وتركيبتها. ففي حين سميت الهيئة القديمة من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي والمعروفة بهيئة بن عاشور فإن الهيئة الجديدة تمّ انتخابها من قبل المجلس الوطني التأسيسي . ضمت الهيئة القديمة 16 عضوا في حين تضم الهيئة الجديدة 9 أعضاء. أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يتمتعون بالاستقلالية والحياد. ويمثلون قطاعات مهنية مختلفة (قضاة ومهن قضائية أخرى جامعيين

ومختصين في الاتصال والإعلامية والمالية) وعن التونسيين بالخارج. ويمارسون مهامهم لمدة نيابية بـ 6 سنوات ولا يمكن أن يكون لهم أي انتماء حزبي . يساند الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مهامها هيكل تنفيذي. كما رُصد لها فروع بالجهات تسمى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات.

16. تركيز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجديدة كان نتيجة سعيدة لمسار بطيء ومعقد. واتسم هذا المسار بنقاشات حول الجدوى من احداث مؤسسة جديدة عوض التمديد في مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المحدثه في 2011. إنقطعت أعمال المجلس الوطني التأسيسي المتعلقة بتركيز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باغتيال قادة سياسيين في 2013 تبعها انسحاب المعارضة من المداولات . وفي الأخير قُدمت عديد التنازلات حول طريقة تعيين أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات . وقد أدى ذلك إلى إيقاف التنفيذ ثم إلى رفض قائمة المترشحين من قبل المحكمة قبل التسمية الجديدة لمجلس أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 08 جانفي 2014.

17. تعتبر هذه الانتخابات التجربة الأولى للهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجديدة . فبعد الصعوبات التي ارتبطت بمسار انتخاب أعضائها يكمن التحدي الذي ينتظرها في بناء ادارة انتخابية جديدة تتصف بالمهنية والنجاعة قادرة على إعداد وتنظيم انتخابات تشريعية. وبغض النظر عما شاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من نزاعات رافقت مسار تكوينها فإنها تمكنت من ضمان إعداد هادئ نسبيا لهذه الانتخابات.

ترسيم الناخبين

18. تم تسجيل الناخبين على فترتين : من 23 إلى 29 جويلية ومن 5 إلى 26 أوت 2014. وقد أعرب كل الأطراف المعنية من مجتمع مدني وإدارة انتخابية وأحزاب سياسية ومواطنون عن رضاهم بسير هذه العملية. ومن المهم الإشارة إلى انه منذ إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجديدة أصبح تسجيل الناخبين يتم بصفة إرادية (الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء). وقد تم تسجيل 5 200 000 ناخبا تقريبا بالسجل الانتخابي.

المجتمع المدني والمسار الانتخابي

19. سجلت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أن المجتمع المدني انخرط انخرطا كليا في المسار الانتخابي طبقا لأحكام الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة والذي دعى إلى توفير الشروط القانونية الملائمة لازدهار هذه المنظمات بهدف مشاركة فعلية للمواطنين في المسار الديمقراطي وفي تصريح الشأن العام.

20. لاحظت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أن 97 % من مكاتب الاقتراع فتحت أبوابها في الوقت المحدد لها. كما أن التأخير الملاحظ في بعض المكاتب الأخرى لم يتجاوز 15 دقيقة وقد كان السبب فيه تهيئة المواقع. وسجلت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أن 93 % من المكاتب التي تمت زيارتها سهلة البلوغ بالنسبة للأشخاص حاملي الإعاقة ومهياة بطريقة تضمن سيولة عمليات التصويت.

المعدات الانتخابية:

21. سجل الملاحظون توفير المعدات الانتخابية في التوقيت المحدد وبكمية كافية لكامل يوم الاقتراع.

22. كما سجلت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات تعليق القوائم الانتخابية في مداخل مكاتب الاقتراع.

سير الاقتراع:

23. مكن حسن فهم اجراءات الاقتراع والمناخ الهادئ الذي ساد المكاتب من حسن سير العملية . كما لم تقطع عملية الاقتراع ولم يقع التشويش عليها في أي وقت من الأوقات. وقد ظلت أغلب مكاتب الاقتراع مفتوحة إلى حين التوقيت القانوني لغلقتها. وأثبت أعوان مكاتب الاقتراع ،في أغلب المكاتب التي زارتها البعثة، إتقانا للإجراءات.

غلق مكاتب الاقتراع والفرز

24. 90 % من المكاتب التي زارتها بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أغلقت على الساعة السادسة بعد الزوال التوقيت القانوني للغلق. إلا أنه تمّ السماح للناخبين المتواجدين داخل مراكز الاقتراع بالتصويت.

25. شرعت مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة في عملية فرز الأصوات مباشرة بعد غلقها. وقد تمت عملية الفرز مجملا في كنف الهدوء وطبقا للإجراءات بحضور ممثلي الأحزاب السياسية والملاحظين المحليين والدوليين . ورغم أن بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات سجلت في بعض الحالات عدم تحكم أعوان المكاتب تماما في إجراءات الفرز إلا أن ذلك لم يؤثر على حسن سير عمليات الغلق.

أعوان الانتخابات

26. لاحظت البعثة حضور أعوان مكاتب الاقتراع منذ الافتتاح وطيلة العملية الانتخابية. ولم يؤثر غياب بعض أعضاء المكاتب على حسن سير عملية الاقتراع.

27. لاحظت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات أنه لا يمكن التمييز بسهولة بين أعضاء مكاتب الاقتراع وممثلي الأحزاب السياسية. فأعوان مكاتب الاقتراع لا يلبسون صدرات ولا حتى علامات مميزة تمكن من التعرف عليهم بشكل أفضل.

28. أشار ملاحظو الإتحاد الإفريقي أن أعوان مكاتب الاقتراع كانوا في مستوى المهام المنوطة لهم وتفاعلوا بصفة عادية مع الأطراف المعنية بالانتخابات وبالخصوص ممثلي القوائم والملاحظين.

المشاركة في الانتخابات

29. لاحظت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات المشاركة المكثفة للناخبين في توقيت فتح مكاتب الاقتراع في المكاتب التي تمت زيارتها في جميع أنحاء البلاد. إلا أن هذه النزعة قد تقلصت خلال اليوم.

مشاركة المرأة

30. كانت المرأة ممثلة بصفة ملحوظة كناخبة وكممثلة للأحزاب السياسية (37,4%). وتسجل البعثة بكل رضا الحضور القوي للمرأة كعضوات بمكاتب الاقتراع (48%) حيث كانت ممثلة بكافة الدرجات محتلة بذلك مختلف الوظائف ضمن مكاتب الاقتراع بما في ذلك رئاسة المكتب.

ممثلو القوائم والأحزاب السياسية المترشحة والملاحظون

31. لاحظت بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات انخراط كل الأطراف المعنية طيلة عمليات الاقتراع. حيث التقى ملاحظو الإتحاد الإفريقي بملاحظين وطنيين ودوليين وكذلك العديد من ممثلي القوائم الانتخابية والمترشحين الذين تم نشرهم لمتابعة العمليات الانتخابية.

الوضع الأمني

32. تمت ملاحظة حضور قوات الأمن بكل مكاتب الاقتراع التي زارها الملاحظون الذين تم نشرهم. وقد كان حضورهم غير ملفت للانتباه طيلة اليوم.

الاستنتاجات والتوصيات

تبعاً للتبادل مع مختلف الأطراف المعنية بالمسار الانتخابي وعلى أساس المعطيات التي تم جمعها من قبل الملاحظين على الميدان تسجل بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات بكل رضا أن الانتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014 تمت في ظروف مرضية من

حيث مناخ الحرية والشفافية . هذه الانتخابات مكنت الشعب التونسي من فرصة اختيار أعضاء مجلس نواب الشعب. وتناشد البعثة كل الفاعلين السياسيين التونسيين إلى احترام إرادة الشعب كما تمّ التعبير عنها من خلال النتائج التي سيسفر عنها الصندوق واللجوء إلى طرق الطعن القانونية فقط لتقديم الشكاوى أو الاعتراضات المحتملة. كما تحثهم على المحافظة على المناخ التوافقي الذي ساد إلى حد هذا اليوم لإتمام الانتقال السياسي وتعزيز دولة القانون والمحافظة على السلم والاستقرار.

وتغتتم البعثة الفرصة لتهنئة الشعب التونسي وكل الفاعلين السياسيين على النضج الذي أظهره طيلة هذا المسار الانتخابي.

التوصيات

إلى الحكومة :

- تشجع بعثة الإتحاد الإفريقي لملاحظة الانتخابات الحكومة على مواصلة جهودها التوفيقية مع كامل الأطراف المعنية إلى ما بعد هذه الانتخابات.

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

- تدعيم تكوين أعوان الانتخابات استعدادا للانتخابات المقبلة،
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعرف بشكل أفضل على أعوان الانتخابات داخل مكاتب الاقتراع،
- مواصلة التحسيس والتربية المدنية للناخبين ،
- تعزيز الآليات المؤسسية لمزيد التفاعل مع الهيئات الفرعية.

إلى الأحزاب السياسية

- احترام نتائج الصناديق واللجوء إلى طرق الطعن القانونية في صورة الاعتراض على النتائج،
- مواصلة الالتزام بالمسار الانتخابي مع الحفاظ على مناخ التهدة والاحترام المتبادل.

إلى المجتمع المدني

- مواصلة الجهود للترويج لمشاركة أكبر للمواطنين لإتمام الانتقال السياسي وتعزيز الديمقراطية في البلاد التونسية.

تونس في 28 أكتوبر 2014